

## السياسة الشرعية من خلال قاعدة درء المفساد أولى من جلب المصالح

### Legitimate politics through the rule of warding off corruption takes precedence over bringing interests

د. مهدي ماجد رزق أحمد

وزارة التربية والتعليم (الأردن)

mahdi.majed78@yahoo.com

تاريخ النشر: 2024/07/15

تاريخ القبول: 2024/05/05

تاريخ الإرسال: 2022/07/01

#### ملخص:

ملخص البحث: هدفت الدراسة إلى بيان السياسة الشرعية من خلال قاعدة درء المفساد أولى من جلب المصالح، وذلك إلى بيان تعريف السياسة الشرعية، وعلى بيان مصادرها ودورها من خلال قاعدة درء المفساد أولى من جلب المصالح وتطبيقاتها من السنة النبوية، واستخدام في ذلك المنهجين: المنهج الوصفي الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتتبع البيانات وجمعها وتحليلها، حول موضوع دور السياسة الشرعية من خلال قاعدة درء المفساد أولى من جلب المصالح، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: للسياسة الشرعية مصادر معتبرة من الشريعة الإسلامية تعطي فوائد عظيمة للمجتمع الإسلامي وأهمية كبيرة بكافة مجالات حياتهم، وأوصت الدراسة إلى إجراء دراسات مشابهة في موضوعات السياسة الشرعية من خلال قواعد الفقه الإسلامي مثل: دور السياسة الشرعية من خلال قاعدة الضرر يزال، أو دور السياسة الشرعية من خلال قاعدة العادة محكمة.

الكلمات المفتاحية: السياسة، السياسة الشرعية، درء المفساد، جلب المصالح.

**Abstract:**

The study aimed to clarify the legitimate policy through the rule of warding off corruption first than bringing benefits, and that is to clarify the definition of legitimate politicians, and to indicate its sources and role through the rule of warding off corruption first than bringing benefits and its applications from the Prophetic Sunnah. Analytical, where the researcher tracked, collected and analyzed data, on the topic of the role of Sharia policy through the rule of warding off corruption first than bringing interests, and the study concluded a set of results, the most important of which are: Sharia policy has significant sources of Islamic law that give great benefits to the Islamic community and great importance in all areas of their lives The study recommended that similar studies be conducted on the topics of Sharia policy through the rules of Islamic jurisprudence, such as: The role of Sharia policy through the rule of harm still Or the role of legitimate politics through the rule of custom

**Keywords:** politics, legitimate politics, warding off corruption; bringing interests.

### مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحابه  
أجمعين، أما بعد:

فالشريعة الإسلامية هي التي شرعها الله تعالى لعباده المسلمين من قواعد وأحكام  
ومبادئ تنظم علاقتهم مع ربهم ومع بعضهم؛ لتحقيق السعادة لهم في الدنيا والآخرة.

وتتميز الشريعة الإسلامية بعدة خصائص جعلتها تنفرد وتتميز عن غيرها من الشرائع  
الأخرى، فالشريعة الإسلامية شريعة ربانية من عند الله تعالى وليست من صنع البشر، قال  
تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل، 44]، قال  
الطبري (ت. 310هـ - 923م) في تفسير الآية السابقة: "وأنزلنا إليك يا محمد هذا القرآن  
تذكيراً للناس وعظة لهم، لتعرفهم ما أنزل إليهم من ذلك، وليتذكروا فيه ويعتبروا به، أي بما  
أنزلنا إليك".<sup>1</sup>

ومن خصائصها كذلك أنها شاملة لجميع مجالات حياة الإنسان وسلوكه، فلا يجوز  
الأخذ بجانب وإهمال جانب أو جوانب أخرى، فهي شاملة لا يجوز تجزئتها، قال الله تعالى:  
﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ  
الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ [البقرة، 85]، قال  
محمد حجازي (ت. 1392هـ - 1972م) معلقاً على هذه الآية الكريمة: "وهكذا كل أمة لها  
دين تؤدي بعض أحكامه كالصلاة والصوم والحج ولا تؤدي بعض أحكامه الأخرى كما إذا  
شاع فيها الربا والزنا والرشوة والسرقة ولم تتعاون على الخير ولم تؤد الزكاة، وبخل أغنيائها على  
فقرائها، وأخوف ما أخاف أن يطبق علينا هذا الوعيد".<sup>2</sup>

وكذلك تمتاز بأنها واضحة ومتكاملة وصالحة لكل زمان ومكان؛ فلم توضع عبثاً بل  
جاءت لتحقيق مصالح العباد في دينهم ودنياهم لتحقيق السعادة لهم في الدنيا والآخرة.

ولتنظيم كيان الأمة الإسلامية في كافة مجالاتها لا بد من وجود سياسة شرعية تحفظهم وتنظم حياتهم، ولا تستمد مبادئها وقواعدها إلا من النصوص الشرعية، وبالتالي تقوم بتوضيح العلاقة بين الحاكم والمحكوم؛ فتوضح لكل منهما ماله وما عليه، فيقوم كل منهما بالالتزام بالحقوق، وأداء ما عليه من واجبات.

ومن واجبات السياسة الشرعية: أنها تعمل على درء المفسدات لتحقيق أكبر المصالح، ولذلك جاءت هذه الدراسة بعنوان "دور السياسة الشرعية من خلال قاعدة درء المفسدات أولى من جلب المصالح".

### مشكلة الدراسة وأسئلتها:

للسياسة الشرعية أهمية كبيرة؛ فهي تقود المجتمع وتعمل على تحقيق آمالهم وأهدافهم، والمحافظة على تطبيق نصوص وأحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة من خلال قاعدة درء المفسدة أولى من جلب المصلحة. فمن الضروري على كافة أفراد المجتمع للتركيز على السياسة الشرعية، لحفظ دنيا الناس من خلال جوانب الحياة الرئيسية كالاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية، ومن خلالها ينهض المجتمع بدون انحرافات من الحاكم والمحكوم؛ لأن أساسها ومبادئها مستمدة من النصوص الشرعية.

ويأتي السؤال الرئيس للدراسة وهو: ما دور السياسة الشرعية من خلال قاعدة درء المفسدات أولى من جلب المصالح؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس ثلاث أسئلة وهي كالآتي:

1. ما مفهوم السياسة الشرعية؟
2. ما هي مصادر السياسة الشرعية؟
3. ما دور السياسة الشرعية من خلال قاعدة درء المفسدات أولى من جلب المصالح وتطبيقاتها من السنة النبوية الشريفة؟

## منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهجين: المنهج الوصفي الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، حيث جاءت بتتبع واستقراء كتب العلماء والفقهائ المختصين بالسياسة الشرعية وجمعها وتحليلها، حول موضوع دور السياسة الشرعية من خلال قاعدة درء المفساد أولى من جلب المصالح، ملتزماً بذلك بأصول البحث العلمي المعروفة، وبطريقة موحدة في توثيق الهوامش وتخريج النصوص الشرعية.

**الدراسات السابقة:** عند مراجعة المصادر العلمية من بحث محكم أو رسائل ماجستير ودكتوراه، وتوصل إلى دراسات علمية تتعلق بشكل واضح بفكرة الدراسة الرئيسية وهي ما يأتي:

### 1. دراسة هاروش (2021) بعنوان: "مقاصد السياسة الشرعية":<sup>3</sup>

هدفت الدراسة إلى دراسة لمقاصد السياسة الشرعية وذلك ببيان مفهوم المقاصد وأنواعها، وعن مفهوم السياسة الشرعية، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي من خلال تتبع كلام أهل العلم في بيان أحكام السياسة الشرعية ومقاصدها، ومن نتائج الدراسة: أن الدين والدنيا لا يتنازعان ولا يفترقان في السياسة ومن زعم أنه لا دين في السياسة أو لا سياسة في الدين فإما أنه جاهل في السياسة الشرعية أو يقصد ديناً غير الإسلام، ومن توصيات الدراسة: بتكثيف دراسة السياسة الشرعية للناشئة ولا سيما من يهتم بشؤون الحكم حتى يقف على الغاية منها ويدرك رسالتها.

### 2. دراسة الشطي (2017) بعنوان: "المصلحة والمفسدة المعتبرة في الفقه الإسلامي":

هدف البحث إلى التعرف على المصلحة والمفسدة المعتبرة في الفقه الإسلامي، وانتظم البحث في عدة مباحث، الأول تناول ماهية المصالح والمفاسد، وتعريف كل منهم لغة واصطلاحاً، والثاني استعرض الأدلة على مراعاة المصالح والمفاسد في التشريع الإسلامي، وخلص البحث بإيضاح ضوابط الموازنة بين المصالح والمفاسد وهي: الأكثر مصلحة أولى بالتقديم من الأقل مصلحة، والأعم مصلحة أولى بالتقديم من الأخص، والأكثر مفسدة أولى بالدرء من الأقل مفسدة، وجهة المفسدة أولى بالدرء عند تساوي المصالح والمفاسد، والجهة الغالبة أولى بالتقديم عند تراحم المصالح مع

المفاسد.<sup>4</sup>

### 3. دراسة الحامدي(2016) بعنوان: "السياسة الشرعية- حقيقتها وتأصيلها":

تتلخص هذه الدراسة في الحديث عن حقيقة السياسة الشرعية وتأصيلها في الفقه الإسلامي، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي التاريخي، والتحليل الاستنتاجي، والربط الموضوعي للوصول إلى معلومات وحقائق تتسم بالصحة والدقة مدعومة بالدليل، وتأسيس وجهة نظر موافقة لأحكام الشرع، ومن نتائج الدراسة: التأكد على استقلالية علم السياسة الشرعية وفقهها كغيره من العلوم الأخرى لما له من أهمية علمية عظيمة للأمة الإسلامية على مر العصور ومراحل تطورها.<sup>5</sup>

### 4. دراسة الناصر(2015) بعنوان: "مفهوم السياسة الشرعية":

يهتم هذا البحث ببيان مفهوم "السياسة الشرعية" التي تمثل أحد وجهي الحكم الشرعي، وهو الوجه الذي يتسم بالمرونة والقابلية للتطور حسب الزمان والمكان والمجتمعات البشرية، في مقابل الوجه الآخر الذي يمثله الحكم الشرعي الثابت بالنص، واتسم بالثبات والاستقرار، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي وذلك بتتبع ما ذكره العلماء من مسائل وأمثلة في السياسة الشرعية حتى نصل إلى المفهوم المناسب، ومن نتائج الدراسة: استخدام الفقهاء مصطلحات متعددة للدلالة على السياسة الشرعية هي: السياسة الإلهية، السياسة الدينية، السياسة النبوية، السياسة العادلة.<sup>6</sup>

### التعقيب على الدراسات السابقة:

تتفق دراسة هاروش(2021) مع هذه الدراسة أن كلاً منهما تحدثتا عن السياسة الشرعية، واختلفتا بأن دراسة هاروش(2021) ركزت على مقاصد السياسة الشرعية من خلال تتبع كلام أهل العلم في بيان أحكام السياسة الشرعية وأحكامها، أما هذه الدراسة فركزت على مصادر ودور السياسة الشرعية من خلال قاعدة درء المفسد أولى من جلب المصالح وتطبيقاتها من السنة النبوية.

وتتفق دراسة الحامدي(2016) مع هذه الدراسة أن كلاً منهما تحدثتا عن السياسة الشرعية، واختلفتا بأن دراسة الحامدي(2016) ركزت على السياسة الشرعية بتعريفها وأنواعها وتأصيلها، أما هذه الدراسة فركزت على مصادر ودور السياسة الشرعية من خلال قاعدة درء المفاسد أولى من جلب المصالح وتطبيقاتها من السنة النبوية.

أما دراسة الشطي(2017) فتتفق مع هذه الدراسة أن كلاً منهما تحدثتا عن المصالح والمفاسد في الشريعة الإسلامية، واختلفتا بأن دراسة الشطي(2017) ركزت على "المصلحة والمفسدة المعتبرة في الفقه الإسلامي من تعريف كلاً منهما وعرض أدلة مراعاة المصالح والمفاسد، أما هذه الدراسة فركزت على مصادر ودور السياسة الشرعية من خلال قاعدة درء المفاسد أولى من جلب المصالح وتطبيقاتها من السنة النبوية.

تتفق دراسة الناصر(2015) مع هذه الدراسة أن كلاً منهما تحدثتا عن السياسة الشرعية، واختلفتا بأن دراسة الناصر(2015) ركزت على مصطلح السياسة الشرعية وأسمائها من خلال بيان مفهوم السياسة الشرعية في كتب الفقه الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي ومن كتب الأصول وعند المعاصرين، أما هذه الدراسة فركزت على مصادر ودور السياسة الشرعية من خلال قاعدة درء المفاسد أولى من جلب المصالح وتطبيقاتها من السنة النبوية.

## المبحث الأول: مفهوم السياسة الشرعية:

### المطلب الأول: مفهوم السياسة لغةً اصطلاحاً:

إن مصطلح "السياسة" لم يرد في القرآن الكريم باللفظ الصريح، وقد جاء هذا المصطلح في السنة النبوية في الحديث الشريف الآتي:

عن أبي حازم<sup>7</sup> قال: قاعدت أبا هريرة رضي الله عنه خمس سنين، فسمعتة يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فوا ببيعة الأول فالأول، وأعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم).<sup>8</sup>

ولتوضيح مفهوم مصطلح "السياسة" في اللغة وفي الاصطلاح على النحو الآتي:

### الفرع الأول: مفهوم السِّيَاسَةُ في اللغة:

لمفهوم السِّيَاسَةُ في اللغة عدة تعريفات لغوية منها ما يأتي:

السِّيَاسَةُ في معاجم اللغة العربية مِنْ سَاسَ يَسُوسُ سِيَاسَةً، وهي على النحو الآتي:

1. السِّيَاسَةُ: "وَالسُّوسُ: الرَّيَاسَةُ، يُقَالُ سَاسُوهُمْ سَوْسًا، وَإِذَا رَأْسُهُ قِيلَ: سَوْسُوهُ وَأَسَاسُوهُ. وَسَاسَ الْأَمْرَ سِيَاسَةً: قَامَ بِهِ، وَرَجُلٌ سَاسَ مِنْ قَوْمٍ سَاسَةً وَسَوَّاسٍ".<sup>9</sup>
2. السِّيَاسَةُ: "وَسَاسَ زَيْدٌ الْأَمْرَ يَسُوسُهُ سِيَاسَةً دَبَّرَهُ وَقَامَ بِأَمْرِهِ".<sup>10</sup>
3. السِّيَاسَةُ: "وَسَسِثَ الرَّعِيَّةُ سِيَاسَةً أَمَرْتُهَا وَنَهَيْتُهَا".<sup>11</sup>
4. السِّيَاسَةُ: "فِعْلُ السَّائِسِ الَّذِي يَسُوسُ الدَّوَابَّ سِيَاسَةً، يَقُومُ عَلَيْهَا وَيُرَوِّضُهَا. وَالْوَالِي يَسُوسُ الرَّعِيَّةَ وَأَمْرُهُمْ".<sup>12</sup>

وبالنظر إلى التعريفات اللغوية لمصطلح "السِّيَاسَةُ" يتبين أن معناه هو الرياسة وتدبير الأمور ورعاية الشؤون.



## الفرع الثاني: مفهوم السياسة في الاصطلاح:

لمصطلح "السياسة" في الاصطلاح عدة تعريفات، منها ما يأتي:

1. نقل ابن قيم (ت. 751هـ-1350م) عن ابن عقيل (ت. 513-1119م) أن السياسة هي: "ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، كان لم يشرعه الرسول ﷺ، ولا نزل به وحى".<sup>13</sup>
  2. وعرف النووي (ت. 676هـ-1277م) السياسة بقوله: "السياسة القيام على الشيء بما يصلحه".<sup>14</sup>
  3. وعرف ابن نجيم (ت. 970هـ-1563م) السياسة بقوله: "هي فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي".<sup>15</sup>
- يتبين من التعريفات الاصطلاحية السابقة لمفهوم "السياسة" أنها متقاربة فيما بينها؛ فالتعريف الأول ركز على المصلحة للناس إذا لم تخالف الكتاب والسنة، أما التعريف الثاني فهو قريب من المعنى اللغوي أي تدبير الأمور ورعاية شؤون الناس، أما التعريف الثالث فقد بين دور ولي الأمر في بيان المصلحة للناس ورعاية شؤونهم.
- ويمكن استخلاص تعريف للسياسة وهو: الاهتمام بشؤون الناس وحاجياتهم، والوقوف على تدبيرها لتحقيق مصالحهم.

## المطلب الثاني: مفهوم الشرعية لغةً واصطلاحاً:

الشرعية من الشريعة ولها في اللغة وفي الاصطلاح عدة تعريفات، وهي على النحو الآتي:

### الفرع الأول: مفهوم الشرعية (الشريعة) لغةً:

1. الشريعة: "الشين والراء والعين أصل واحد، وهو شيء يفتح في امتداد يكون فيه، من ذلك الشريعة، وهي مورد الشاربة الماء، واشتق من ذلك الشرعة في الدين والشريعة، قال الله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة، 48]، وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ [الحاثية، 18]".<sup>16</sup>

2. الشريعة: "والشريعة والشرعة: ما سن الله من الدين وأمر به كالصوم والصلاة والحج والزكاة وسائر أعمال البر مشتق من شاطئ البحر؛ عن كراع؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ [الحاثية، 18]، وقوله تعالى: لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا؛ قيل في تفسيره: الشرعة الدين، والمنهاج الطريق، وقيل: الشرعة والمنهاج جميعا الطريق، والطريق هاهنا الدين".<sup>17</sup>
  3. الشريعة: "ما شرع الله تعالى لعباده، والظاهر المستقيم من المذاهب، كالشرعة، بالكسر فيهما، والعتبة، ومورد الشاربة، كالمشرعة، وتضم راؤها".<sup>18</sup>
  4. الشريعة والشرائع: "ما شرع الله للعباد من أمر الدين، وأمرهم بالتمسك به من الصلاة والصوم والحج وشبهه".<sup>19</sup>
  5. الشريعة: "الشرعة بالكسر الدين والشرع والشرعية مثله مأخوذ من الشريعة وهي مورد الناس للاستقاء سميت بذلك لوضوحها وظهورها وجمعها شرائع وشرع الله لنا كذا يشرعه أظهره وأوضحه، والمشرعة بفتح الميم والراء شريعة الماء".<sup>20</sup>
- يتبين مما سبق أن مفهوم مصطلح "الشريعة" له عدة معاني: مورد الماء الذي يكون جاري بدون انقطاع حتى تطلق الشريعة، الطريق الواضح المستقيم وهي ما بينه الله تعالى من الدين منهاجاً نسلكه حتى نصل إليه سبحانه وتعالى.

#### الفرع الثاني: مفهوم الشريعة في الاصطلاح:

لمفهوم مصطلح "الشريعة" في الاصطلاح عدة تعريفات عند العلماء، منها ما يأتي:

1. عرف ابن تيمية (ت. 728هـ-1328م) الشريعة بقوله: "هي الأمر والنهي والحلال والحرام والفرائض والحدود والسنن والأحكام".<sup>21</sup>
2. وعرف القرطبي (ت. 671-1273م) الشريعة في تفسيره بقوله: "ما شرع الله لعباده من الدين".<sup>22</sup>

3. وعرف المراغي (ت. 1371هـ - 1952م) الشريعة في تفسيره: "الأحكام العملية التي تختلف باختلاف الرسل وينسخ اللاحق منها السابق وأن الدين هو الأصول الثابتة التي لا تختلف باختلاف الأنبياء".<sup>23</sup>

4. وقال التهانوي (ت. 1158هـ - 1745م) في تعريف الشريعة: "ما شرع الله تعالى لعبادة من الأحكام التي جاء بها نبي من الأنبياء ﷺ وعلى نبينا، وسواء كانت متعلقة بكيفية عمل وتسمى فرعية وعملية، ودون لها علم الفقه، أو بكيفية الاعتقاد وتسمى أصلية واعتقادية، ودون لها علم الكلام".<sup>24</sup>

ومن خلال التعريفات السابقة لمصطلح "الشريعة" يتبين أن التعريف الأول وضع الأمور المطلوبة من الشريعة، أما التعريف الثاني فقد جاء مختصراً وعماماً لبيان ما شرعه الله تعالى على الناس، أما التعريف الثالث فقد فصل بين الأحكام العملية التي تختلف من نبي إلى نبي وأن أصول الدين واحد لا يتغير من نبي إلى نبي، وأما التعريف الرابع فقد ركز في علم الفقه، وعلم الكلام.

ومن وجهة نظر الباحث يرى أن التعريف الأول هو التعريف الراجح؛ لأنه وضع الأمور المطلوبة من الشريعة، أما التعريف الثاني فقد جاء عماماً ولم يحدد المطلوب من تعريف الشريعة، أما التعريف الثالث فقد ركز على الأحكام العملية وأخرج الأحكام العقدية، أما التعريف الرابع ففيه تشابه مع تعريف الفقه.

ويمكن استنتاج تعريف لمصطلح "الشريعة" وهو: ما شرعه الله تعالى من أحكام عملية في الدين واردة في الكتاب والسنة النبوية.

### المطلب الثالث: مفهوم السياسة الشرعية كمصطلح مركب:

يعتبر ابن عقيل الحنبلي (ت 513هـ - 1119م) أول من استخدم مصطلح السياسة الشرعية في كتابه الفنون، فقد نقل ابن قيم (ت. 751هـ - 1350م) عن كلام ابن عقيل (ت 513هـ - 1119م) قوله: "جرى في جواز العمل في السلطنة بالسياسة الشرعية: أنه هو الحزم، ولا يخلو من القول به إمام".<sup>25</sup>

ولتعريف السياسة الشرعية عدة تعريفات، فبعد بيان مفهوم السياسة والشرعية في اللغة وفي الاصطلاح لا بد من بيان تعريف "السياسة الشرعية" كمصطلح مركب، ومن هذه التعريفات ما يأتي:

1. عرفها عبد الوهاب الخلاف (ت 1375هـ - 1956م): "بتدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح ودفع المضار مما لا يتعدى حدود الشريعة أو أصولها الكلية وإن لم يتفق وأقوال الأئمة المجتهدين".<sup>26</sup>
2. وعرف عبد الرحمن تاج (ت 1395هـ - 1995م) السياسة الشرعية: "بالأحكام التي تنظم بها مرافق الدولة، وتدبر بها شؤون الأمة، مع مراعاة أن تكون متفقة مع روح الشريعة، نازلة على أصولها الكلية، محققة أغراضها الاجتماعية ولو لم يدل عليها شيء من النصوص التفصيلية الجزئية الواردة في الكتاب أو السنة".<sup>27</sup>
3. كما عرف الشيخ ابن عثيمين (ت 1421هـ - 2001م) السياسة الشرعية بأنها: "رعاية المصالح التي لا تخالف الشرع".<sup>28</sup>
4. وعرف يوسف القرضاوي (ت. 1444هـ - 2022م) السياسة الشرعية بقوله: "السياسة القائمة على قواعد الشرع وأحكامه وتوجيهاته".<sup>29</sup>
5. وعرفها عبد السلام الشريف بقوله: "كل تصرف شرعي موافق لمقاصد الشارع العامة، ومحقق لغاياته وأهدافه بحيث يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد".<sup>30</sup>

- يتبين من التعريفات السابقة أنها متقاربة فيما بينها، وذلك من خلال:
- اتفاقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية وعدم تعارضها وتصادمها.
- لا تتناقض مبادئها مع الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس.
- بيان مصالح الناس من خلال الحاكم المسلم الذي من واجباته الأساسية تدبير شؤونهم.

## المبحث الثاني: مصادر السياسة الشرعية الأصلية والعقلية:

### المطلب الأول: مصادر السياسة الشرعية الأصلية:

لأحكام السياسة الشرعية مصادر متصلة اتصالاً مباشراً بالشريعة الإسلامية، ومصادرها الأصلية هي القرآن الكريم السنة النبوية؛ فالقرآن الكريم من عند الله تعالى لا يأتي إلا بالخير على الناس، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۝ لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝﴾ [فصلت، 41-42] أما السنة النبوية فهي وحي كذلك من عند الله تعالى، وطاعة النبي ﷺ واجبة، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر، 7] وليبان هذه المصادر على النحو الآتي:

### 1. القرآن الكريم:

من مصادر السياسة الشرعية القرآن الكريم، ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرُهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة، 49]، ووجه الاستدلال من هذه الآية الكريمة أن الله تعالى أمر النبي ﷺ أن يحكم بما أمره به من تشريع بالقرآن الكريم، قال سعيد حوى (ت. 1409هـ - 1989م): "التفرد الذي يجد العباد من حق السلطان والحاكمة، إلا تطبيقاً لشريعة الله، وتقريراً لسلطانه في الأرض".<sup>31</sup>

وهناك آيات كثيرة تبين الأسس التي تستمد منها السياسة الشرعية مبادئها من القرآن

الكريم، منها ما يأتي:

- العدل: قال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء، 58]، قال ابن كثير (ت 774-1372م): "أمرٌ منه تعالى بالحكم بالعدل بين الناس؛ ولهذا قال محمد ابن كعب وزيد ابن أسلم وشهر بن حوشب (ت. 100هـ-718م): إنما نزلت في الأمراء، يعني الحكام بين الناس".<sup>32</sup>

فالحكام هم المأمورون بتطبيق العدل بين الناس حتى تستقيم الأمة ويتحقق الأمن والاستقرار فتنتشر من خلاله قيم الرحمة والمساواة والتعاون والتكافل الاجتماعي والالتزام واحترام القوانين.

- الشورى: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى، 38]. نقل القرطبي (ت. 671-1273م) قول الحسن: "أي إنهم لانقيادهم إلى الرأي في أمورهم متفقون لا يختلفون، فمدحوا باتفاق كلمتهم. وقال كذلك: ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمورهم".<sup>33</sup>

فولي الأمر قبل اتخاذ أي قرار لا ينفرد فيه بنفسه؛ بل عليه أن يستشير مساعديه من أصحاب الخبرة والعلم، حتى يكون سبباً في الاستقرار والنجاح، وتبادل الأفكار والآراء، وتعطي الثقة بين الحاكم والمحكوم، وتقليل نسبة الأخطاء إن حصلت.

- الحكم: قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءَ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ [الأنعام، 89]. قال القرطبي: (ت 671-1273م): "الحكم العلم والفقه".<sup>34</sup>

والعلم المقصود من خلال النصوص الشرعية هو العلم النافع الذي يستفيد منهما أبناء المجتمع، سواء كان علماً شرعياً أو العلم الدنيوي، فالإنسان يحتاج إليهما في حياته ويستفيد منهما، فكلّاً منهما يكمل الآخر، قال عبد الكريم الحميد: "ولا يقال: الإسلام والعلم، الدين والعلم، فليس هناك مغايرة ولا ثنائية ولذلك يقال: العلوم الإسلامية، علم الدين، وهكذا بمعنى أن الإسلام هو العلم، والدين هو العلم".<sup>35</sup>

وهذا من واجبات ولي الأمر في إنشاء المساجد والمدارس والجامعات والمستشفيات والمختبرات والإعلام والمؤسسات العسكرية وغيرها، كذلك الاهتمام بطلبة العلم سواء الشرعي أو الدنيوي.

● الحكمة: قال تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة، 269]. قال الإمام مالك بن أنس (179هـ-795م): "وإنه ليقع في قلبي أن الحكمة هي الفقه في دين الله، وأمر يدخله الله في القلوب من رحمته وفضله، ومما يبين ذلك، أنك تجد الرجل عاقلا في أمر الدنيا ذا نظر فيها، وتجد آخر ضعيفا في أمر دنياه، عالما بأمر دينه، بصيرا به، يؤتبه الله إياه ويحرمه هذا؛ فالحكمة: الفقه في دين الله".<sup>36</sup>

● الخلافة: قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30] قال القرطبي: (ت. 671-1273م): "هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يسمع له ويطاع، لتجتمع به الكلمة، وتنفذ به أحكام الخليفة، ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة ولا بين الأئمة".<sup>37</sup>

وهذا يدل على أن الخليفة يحكم ويطبق شرع الله تعالى، قال أحمد غلوش: "والخلافة في الأرض مقام كريم، يجعل الخليفة موصولا بمن استخلفه، وتتطلب خليفة كفؤا، يتحمل المسئولية، ويحافظ على الأمانة".<sup>38</sup>

## 2. السنة النبوية الشريفة: ومن مصادر السياسة الشرعية السنة النبوية، ومن ذلك:

● ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: (ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسئولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسئول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته).<sup>39</sup>

فالمسؤولية من واجبات المجتمع المسلم، فكل فرد من أفراد المجتمع عليه مسؤوليات حسب قدراته، ومن أهم هذه المسؤوليات مسؤولية ولي الأمر وذلك بتطبيق شرع الله تعالى وعدله، قال ابن حجر العسقلاني (ت. 852-1449م): "أن على من كان أميراً إقامة الأحكام الشرعية والجمعة منها".<sup>40</sup>

● قال عمرو بن مرة (ت. 116هـ-734م) لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما من إمام يغلق بابه دون ذوي الحاجة، والخلة، والمسكنة إلا أغلق الله أبواب السماء دون خلته، وحاجته، ومسكنته).<sup>41</sup>

وهذا يدل على واجبات ولي الأمر أن لا يحجب أصحاب الحاجات عنه، قال الصنعاني (ت 1182هـ-1768م): "فإنه تعالى جعل إليه أمور العباد فيجب عليه رعاية نعمة الله بقضاء حوائجهم، فإذا لم يقضها لم يقض الله له حاجة. ومفهومه إن فتح أبوابه لهم فتح الله له أبواب سماواته وقضى حاجته".<sup>42</sup>

● عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله. ومن يطع الأمير فقد أطاعني. ومن يعص الأمير فقد عصاني).<sup>43</sup>

الطاعة للحاكم من غير معصية واجبة على الناس، وإذا عصا الناس الحاكم فإن ذلك يجلب لهم الضعف والفوضى، ويتسبب ذلك في انتشار الفتن والخوف وعدم الأمن، قال النووي (ت 676هـ-1277م): "لأن الله تعالى أمر بطاعة رسول الله ﷺ وأمر هو ﷺ بطاعة الأمير فتلازمت الطاعة قوله ﷺ".<sup>44</sup>



## المطلب الثاني: مصادر السياسة الشرعية العقلية:

وهي مصادر تعتمد على المصادر الأصلية القرآن الكريم والسنة النبوية، ومنها الإجماع والمصلحة المرسلة، وليبان ذلك ما يأتي:

1. الإجماع: ويعرف الإجماع: "باتفاق مجتهدي عصر من أمة محمد ﷺ على أمر شرعي".<sup>45</sup> ومن الأمثلة على السياسة الشرعية من الإجماع:

### ● عدم تقسيم السلطة السياسية:

فبعد وفاة النبي ﷺ اجتمع الصحابة الكرام في سقيفة بني ساعدة، لبيان من يتولى أمر المسلمين، فقال صحابي من الأنصار: "منا أمير ومنكم أمير" فأجابه عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "سيفان في غمد واحد إذا لا يصلحان".<sup>46</sup>

فالأمة سوف تفترق وتتقسم ويصيبها الضعف وعدم الأمن إذا ولوا أمرهم إلى حاكمين، فوحدة الأمة أن يكون أمرها لحاكم واحد ولا ينازعه أحد، قال ماجد الكيلاني: "تنمية الوعي بقيمة وحدة الأمة المسلمة، والحفاظة عليها بكل الوسائل. ويتفرع عن وحدة الأمة القيادة ومحاربة نزعات السلطان المستمدة من الولاء الفردي والعصبيات العائلية والقبلية والإقليمية والمذهبية، والقومية وكل ما يعرض كيان الأمة للفتن والانقسامات".<sup>47</sup>

### ● عدم قطع يد السارق في عام المجاعة:

لقد أوقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه حد السرقة في عام المجاعة، وقال: "لا قطع في مجاعة".<sup>48</sup>

فالأصل قطع يد السارق بنص الآية الكريمة: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة، 38].

لكن في عام المجاعة لم تتوافر شروط تطبيق النص، فكان السارق في عام المجاعة كالمضطر، ولا يكون ذلك إلغاء للنص؛ بل فهم صحيح له وتطبيقه في السياسة الشرعية.

قال ابن قيم (ت 751هـ - 1350م): "فإن السنة إذا كانت سنة مجاعة وشدة غلب على الناس الحاجة والضرورة، فلا يكاد يسلم السارق من ضرورة تدعوه إلى ما يسد به رمقه، ويجب على صاحب المال بذل ذلك له، إما بالثمن أو مجاناً، على الخلاف في ذلك؛ والصحيح وجوب بذله مجاناً؛ لوجوب المواساة وإحياء النفوس مع القدرة على ذلك، والإيثار بالفضل مع ضرورة المحتاج، وهذه شبهة قوية تدرأ القطع".<sup>49</sup>

**2. المصلحة المرسلّة:** وتعرف المصلحة المرسلّة: "التي لم يشرع الشارع حكماً لتحقيقها، ولم يدل دليل شرعي على اعتبارها أو إلغائها".<sup>50</sup>

وهذه المصالح كثيرة جداً لتحقيق مصالح الناس، وتتجدد حسب الحوادث والأحوال والزمان، فهي تواكب المستجدات في كل زمان ومكان، وتحمي الضروريات الخمسة الدين والنفوس والعقل والعرض والمال، والبحث في الأحكام الشرعية لكل مستجد.

كما أن الوقائع الحديثة أظهرت الكثير من المسائل المستجدة في الأنظمة المدنية والدولية والمواثيق الدولية والعقود المالية والزوجية وغيرها.<sup>51</sup>

ومن الأمثلة على السياسة الشرعية من المصلحة المرسلّة:

● طريقة تولية أبي بكر الصديق رضي الله عنه لعمر بن الخطاب رضي الله عنه للخلافة، عن الأغر أبي مالك، قال: لما أراد أبو بكر رضي الله عنه، أن يستخلف عمر رضي الله عنه بعث إليه فدعاه فأتاه، فقال: "إني أدعوك إلى أمر متعب لمن وليه، فأتق الله يا عمر بطاعته، وأطعه بتقواه، فإن المتقي آمن محفوظ، ثم إن الأمر معروض لا يستوجه، إلا من عمل به فمن أمر بالحق وعمل بالباطل، وأمر بالمعروف، وعمل بالمنكر يوشك أن تنقطع أمنيته، وأن يحبط عمله، فإن أنت وليت عليهم أمرهم، فإن استطعت أن تجف يدك من دمائهم وأن تضمر بطنك من أموالهم، وأن يجف لسانك عن أعراضهم فافعل، ولا قوة إلا بالله".<sup>52</sup>

وبهذا فلا يوجد دليل شرعي على طريقة أبو بكر رضي الله عنه؛ لكن المصلحة في تحقيق الأمن والنظام السياسي في الإسلام من الأولويات التي جاءت الشريعة الإسلامية في تحقيقها وحمايتها.

● ما فعله خالد بن الوليد رضي الله عنه في غزوة مؤتة في إنقاذ جيش المسلمين وهزيمة الأعداء، والانسحاب الاستراتيجي بخطة منظمة، وفي ذلك مصلحة في حفظ النفس.

قال محمد باثميل: "والواقع أن ما فعله جيش الإسلام الصغير في مؤتة وما قام به القائد الفذ خالد بن الوليد من انسحاب منظم بهذا الجيش حتى وصل به المدينة سليماً وعلى تعبئة تامة. بعد قتال ضار عنيف استمر سبعة أيام، في مؤتة هو عين البطولة، ويمثل أعلى درجات النصر، هذه حقيقة تؤكد صحتها كل الأعراف والمقاييس العسكرية في كل عصر وزمان".<sup>53</sup>

**المبحث الثالث: دور السياسة الشرعية من خلال قاعدة درء المفساد أولى من جلب المصالح وتطبيقاتها من السنة النبوية:**

**المطلب الأول: دور السياسة الشرعية من خلال قاعدة درء المفساد أولى من جلب المصالح:**

تتصف السياسة الشرعية بأنها مستمدة من الشريعة الإسلامية ولا تعارضها، وتقوم بحماية المجتمع وإقامة العدل، كما تراعي اختلاف البيئات والثقافات فلا تصدم مع المصلحة العامة، فهي تصون للمجتمع حدوده وكرامته عزته وتعمل على ضبط العلاقة بينها وبين غيرها من المجتمعات.

فالسياسة الشرعية جزء من الشريعة الإسلامية، قال العز بن عبد السلام: "والشريعة كلها مصالح إما تدرأ مفساداً أو تجلب مصالح، فإذا سمعت الله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة، 104]؛ فتأمل وصيته بعد ندائه، فلا تجد إلا خيراً يحثك عليه أو شراً يزعجك عنه، أو جمعاً بين الحث والزجر، وقد أبان في كتابه ما في بعض الأحكام من المفساد حثاً على اجتناب المفساد وما في بعض الأحكام من المصالح حثاً على إتيان المصالح. فصل في تقسيم اكتساب العباد".<sup>54</sup>

ويكمن دور السياسة الشرعية من خلال قاعدة درء مفسدة أولى من جلب مصلحة،  
فيما يأتي:

1. دخول السياسة الشرعية بكافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية  
والدستورية وغيرها.<sup>55</sup>

فولي الأمر يحمي المجتمع بتطبيق الشريعة الإسلامية مثل إقامة الحدود وتطبيق العدل  
فينعكس ذلك على كافة جوانب الحياة، قال طاهر بن الحسين (ت 476 - 1083م)  
لابنه: "واسلك بمن تسوسه وترعاه نهج الدين وطريقه الأهدى، وأقم حدود الله تعالى في  
أصحاب الجرائم على قدر منازلهم، وما استحقوه، ولا تعطل ذلك ولا تنهون به، ولا تؤخر  
عقوبة أهل العقوبة، فإن في تفريطك في ذلك ما يفسد عليك حسن ظنك، واعتزم على  
أمرك في ذلك بالسنن المعروفة، وجانب البدع والشبهات يسلم لك دينك، وتتم لك  
مروءتك"<sup>56</sup>

فالقائمون في مجال السياسة الشرعية لا بد من إدراكهم لأهميتها، وعلى معرفة كبيرة  
للنصوص القطعية والظنية لبناء قواعد أساسية من الشريعة الإسلامية لتحقيق المصالح المطلوبة  
في شؤون تدبير المجتمع.

2. تقوم السياسة الشرعية في النهوض والمرونة من الجمود عند ظواهر النصوص، وذلك عند  
تفعيل النص الشرعي ومقاصد الشريعة، فتسير مع النص حسب ما تقتضيه من حيث  
التطبيق وعدم التطبيق، فيسير المجتمع إلى الرقي ومراعاة متطلبات الحياة وتحدد واقعها.<sup>57</sup>

3. يعتبر منهج السياسة الشرعية هو منهج الاجتهاد في تطبيق النص، أو استنباط الحكم  
المناسب عند عدم وجود النص الشرعي له دون مخالفة الكتاب والسنة، وبذلك يقوي في  
المجتمع الإسلامي سبل العيش بقيمها وأخلاقها الإسلامية من الحرية والحق والعدالة  
والتكافل وغيرها.<sup>58</sup>

4. من الواجبات المهمة التي نقوم بها السياسة الشرعية حماية أمن المجتمع، وذلك بتفعيل النصوص الشرعية في كافة مجالات الحياة، والنظر والتفكير والفهم الصحيح لهذه النصوص، قال ابن قيم (ت. 751هـ-1350م) في أهمية السياسة الشرعية: "وهذا موضع مزلة أقدام، ومضلة أفهام، وهو مقام ضنك، ومعترك صعب، فرط فيه طائفة، فعطلوا الحدود، وضيعوا الحقوق، وجرءوا أهل الفجور على الفساد، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد، محتاجة إلى غيرها، وسدوا على نفوسهم طرقا صحيحة من طرق معرفة الحق والتنفيذ له، وعطلوها مع علمهم وعلم غيرهم قطعاً أنها حق مطابق للواقع، ظنا منهم منافاتها لقواعد الشرع. ويتابع قوله: وأفطرت طائفة أخرى قابلت هذه الطائفة، فسوغت من ذلك ما ينافي بحكم الله ورسوله، وكلا الطائفتين أتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله، وأنزل به كتبه، فإن الله سبحانه أرسل رسله، وأنزل كتبه، ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به الأرض والسموات".<sup>59</sup>

5. ومن أدوار السياسة الشرعية توفير الخدمات إلى الناس؛ سواء الضروري منها كالغذاء والدواء وخدمات الكهرباء، والحاجيات كتنظيم الطرق وإنشاء المدارس والجامعات، والتحسيني كإنشاء الحدائق والملاعب وغيرها، ومثل هذه الأمور لا تعارض النصوص الشرعية؛ فتوفير الراحة للمجتمع من أهم أدوار التي يقوم بها ولي الأمر، وبتوفير ذلك تتحقق مقاصد الشريعة التي جاءت لتحقيق مصالح العباد.

## المطلب الثاني: التطبيقات على السياسة الشرعية من خلال قاعدة درء المفساد أولى من جلب المصالح من السنة النبوية الشريفة:

تعتبر السنة النبوية مركّزاً مهماً للسياسة الشرعية، فقد وردت السياسة الشرعية في عدة مواقف في حياة النبي ﷺ من خلال قاعدة درء المفساد أولى من جلب المصالح، ومن ذلك ما يأتي:

أولاً: عدم قتل المنافقين: حين قال عبد الله بن أبي: أوقد فعلوا، والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: دعني يا رسول الله، أضرب عنق هذا المنافق، قال النبي ﷺ: (دعه، لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه).<sup>60</sup>

فقتل المنافقين واجب لأنهم أظهروا عدائهم للإسلام، وأنهم أشد خطراً من الكافرين، لكن السياسة الشرعية بالعمل بقاعدة درء المفساد أولى من جلب المصالح ترك النبي ﷺ ترك قتالهم لمصلحة إخماد الفتن وعدم تنفير الناس بالدخول إلى الإسلام، وتأليف قلوبهم.

### ثانياً: إعطاء المؤلفة قلوبهم وتفضيلهم في العطاء في غزوة حنين:

فبعد الغزوة وبعد ما قسم الغنائم وأعطى المؤلفة قلوبهم، قال النبي ﷺ: (فإني أعطي رجالاً حديثي عهد بكفر أتألفهم).<sup>61</sup>

فالنبي ﷺ قسم الغنائم على ما تقتضيه مصلحة الإسلام والمسلمين، فزيادة لهم العطاء ليروا رحمة الإسلام وإحسانه، فهم حديثو عهد في الإسلام، فإذا لم يعطهم النبي ﷺ قد يعودوا إلى الكفر ويحاربوا الإسلام.

وهذا من باب درء المفسدة فإذا لم يعطهم فقد لا يدخلوا في الإسلام، كما أنهم قد يعتدوا على المسلمين، فكان من الأولى درء المفسدة عدم محاربتهم للمسلمين أولى من جلب المصلحة التي هي قتال المسلمين لهم بعد أن فتحوا مكة المكرمة وانتصروا في حنين بإذن الله تعالى، فزادت هيبة الإسلام وقوته في نفوس غير المسلمين.

ثالثاً: ترك إعادة بناء الكعبة على قواعد إبراهيم عليه السلام:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: سألت النبي ﷺ عن الجدر أمن البيت هو؟ قال: (نعم) قلت: فما لهم لم يدخلوه في البيت؟ قال: (إن قومك قصرت بهم النفقة) قلت: فما شأن بابه مرتفعاً؟ قال: (فعل ذاك قومك ليدخلوا من شاءوا، ويمنعوا من شاءوا، لولا أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم، أن أدخل الجدر في البيت، وأن ألصق بابه في الأرض).<sup>62</sup>

فلم يعد بناء الكعبة كما كانت على قواعد إبراهيم عليه السلام رغم أن مكة المكرمة دخلت في الإسلام؛ مراعاة لأعراف الناس، وأن قريش قد لا تحتل ذلك لأنهم قريبي عهد بالجاهلية، وترك ذلك لشيء أهم.

قال ابن حجر العسقلاني (ت 852-1449م): "وفي حديث بناء الكعبة من الفوائد غير ما تقدم ما ترجم عليه المصنف في العلم وهو ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر عنه فهم بعض الناس والمراد بالاختيار في عبارته المستحب وفيه اجتناب ولي الأمر ما يتسرع الناس إلى إنكاره وما يخشى منه تولد الضرر عليهم في دين أو دنيا وتآلف قلوبهم بما لا يترك فيه أمر واجب وفيه تقديم الأهم فالأهم من دفع المفسدة وجلب المصلحة وأنهما إذا تعارضا بدئ بدفع المفسدة وأن المفسدة إذا أمن وقوعها عاد استحباب عمل المصلحة".<sup>63</sup>

ففي ذلك درء المفسدة في إبقاء الكعبة على هيئتها الحالية، مع أن المصلحة أن تقام على القواعد التي بناها إبراهيم عليه السلام.

وقد روى العيني (ت 855هـ-1451م): أن هارون الرشيد استشار الإمام مالك بن أنس في إعادة بناء الكعبة على القواعد التي كانت عليها قبل هيئتها الحالية فقال له الإمام مالك: "نشدتك الله يا أمير المؤمنين أن لا تجعل هذا البيت لعبة للملوك لا يشاء أحد إلا نقضه وبناه فتذهب هيئته من صدور الناس".<sup>64</sup>

رابعاً: عرض النبي ﷺ نصف ثمار المدينة على غطفان ليرجعوا عن حصار المدينة في غزوة الأحزاب قيل أن يتشاور مع سعد بن معاذ وسعد بن عباد وسعد بن الربيع رضي الله عنهم ويرفضوا ويؤيد النبي ﷺ موقفهم.<sup>65</sup>

الشاهد من الحديث السابق أن ما كان سيفعله النبي ﷺ في درء مفسدة وجلب مصلحة وهي: إعطاء غطفان ثلث ثمار المدينة المنورة مقابل انسحابها من جيش الأحزاب؛ حتى يفرق الأحزاب المهاجمين للمدينة المنورة، ويقلل من الخسائر، ويقي شرهم؛ لكن بعد مشاورته مع سعد بن معاذ وسعد بن عباد وسعد بن الربيع رضي الله عنهم رفضوا ذلك وأخذ النبي ﷺ ولم ينفرد برأيه دون مشاورته للصحابة.

قال محمود شلتوت (ت 1383 - 1963م): "وهذه الحادثة تضع تقليدا دستوريا هاماً، وهو أن الحاكم ولو كان رسولاً معصوماً يجب عليه أن لا يستبد بأمر المسلمين وأن لا يقطع دون رأيهم في شيء هام وأن لا يعقد معاهدة تلزم المسلمين بأي التزام دون مشاورتهم".<sup>66</sup>

خامساً: امتناع النبي ﷺ عن قتل لبيد بن الأعصم الذي سحره:

قال رسول الله ﷺ بعد أن شفي من سحر لبيد بن الأعصم: (أما والله فقد شفاني، وأكره أن أثير على أحد من الناس شراً).<sup>67</sup>

فعدم قتل النبي ﷺ للبيد بن الأعصم درء مفسدة، والمصلحة أنه يُقتل للأذى الذي أوقعه على النبي ﷺ؛ فترك قتله لمصلحة أكبر وهي عدم إثارة الفتنة بين الناس، وألا ينفروا من الدخول في الإسلام، وأن من مبادئ الإسلام إقامة البينة على المعتدي، والنبي ﷺ لا يملك البينة على أن لبيداً قد سحره، رغم صدق النبي ﷺ.

قال ابن حجر العسقلاني (ت 852 - 1449م): "ترك قتل لبيد بن الأعصم كان لخشية أن يثير بسبب قتله فتنة أو لثلا ينفر الناس عن الدخول في الإسلام".<sup>68</sup>



سادساً: ما جاء في صلح الحديبية من مواقف سياسية منها ما يأتي:

1. حذف النبي ﷺ وصف النبوة محمد رسول الله وإبداها بمحمد بن عبد الله ﷺ، عند عقد صلح الحديبية بين المسلمين وكفار قريش، وذلك حين قال النبي ﷺ قال لعلي: (اكتب الشرط بيننا بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله) فقال له المشركون: لو نعلم أنك رسول الله تابعناك، ولكن اكتب: محمد بن عبد الله. فأمر علياً أن يحاها، فقال علي: لا والله، لا أحاها. فقال رسول الله ﷺ: (أرني مكانها) فأراه مكانها فمحاها، وكتب: ابن عبد الله.<sup>69</sup>

فلو عارض النبي ﷺ وأصر على رأيه لم يتم صلح الحديبية، ويكون ذلك مفسدة عليهم ولتجدد القتال بين المسلمين وكفار قريش، ولم تتحقق المصلحة؛ لكن حكمة النبي ﷺ وقيادته الحكيمة، وبيان النظر إلى ما هو أبعد من ذلك في إتمام صلح الحديبية لدرء المفسدة وهي إيقاف الحرب مع كفار قريش، وجلب مصالح مثل التفرغ للدعوة إلى ملوك العالم وقاتل اليهود، وإظهار قوة المسلمين أمام القبائل العربية، ثم الاستعداد إلى فتح مكة المكرمة.

قال الخطابي (ت 388هـ - 998م): "باب من العلم فيما يجب من استعمال الرفق في الأمور ومداراة الناس فيما لا يلحق دين المسلم به ضرر ولا يبطل معه الله سبحانه حق". ويتابع يقول: "في تركه أن يكتب محمد رسول الله واقتصاره على أن يكتب محمد بن عبد الله لأن انتسابه إلى أبيه عبد الله لا ينفي نبوته ولا يستقط رسالته".<sup>70</sup>

2. من بنود صلح الحديبية رد من دخل مسلماً من قريش إلى مكة المكرمة: عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: صالح النبي ﷺ المشركين يوم الحديبية على ثلاثة أشياء على أن من أتاه من المشركين رده إليهم ومن أتاهاهم من المسلمين لم يردوه وعلى أن يدخلها من قابل ويقيم بها ثلاثة أيام ولا يدخلها إلا بجلبان السلاح السيف والقوس ونحوه فجاء أبو جندل يحجل في قيوده فرده إليهم.<sup>71</sup>

فرغم وجود مفسدة وهي إرجاع المسلمين من مكة المكرمة إلى قريش إلا أن هناك مفسدة ردها النبي ﷺ وهي وقف القتال مع قريش، وإتمام مصلحة أكبر في التفرغ بالدعوة وازدياد عدد المسلمين خاصة في مكة المكرمة.

قال ابن قيم (ت 751هـ - 1350م): "أن هذه الهدنة كانت من أعظم الفتوح، فإن الناس أمن بعضهم بعضاً، واختلط المسلمون بالكفار وبادؤوهم بالدعوة وأسمعوهم القرآن وناظروهم على الإسلام جهرة آمنين، وظهر من كان محتفياً بالإسلام، ودخل فيه في مدة الهدنة من شاء الله أن يدخل؛ ولهذا سماه الله ﴿فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح، 1]".<sup>72</sup>

### الخاتمة:

فقد منّ الله تعالى علي بالانتهاء من هذه الدراسة، وقد خرجت بالنتائج والتوصيات الآتية:

#### النتائج:

1. يحمل مفهوم السياسة الشرعية معاني تربوية واجتماعية وأخلاقية عدة؛ فهي توثق العلاقة بين أفراد المجتمع وخاصة بين الحاكم والمحكم.
2. للسياسة الشرعية مصادر معتبرة من الشريعة الإسلامية تعطي فوائد عظيمة للمجتمع الإسلامي وأهمية كبيرة بكافة مجالات حياتهم.
3. لدور السياسة الشرعية دور فعّال من خلال قاعدة درء المفسدات أولى من جلب المصالح وذلك في تنمية الجانب الفكري؛ بتفعيل النصوص الشرعية بالنظر والتأمل والاستنباط، وكذلك الجانب الوجداني بالراحة والأمن والاستقرار، وأيضاً الجانب القيادي من المشاورة وإقامة العدل.

#### التوصيات:

1. إجراء دراسات مشابهة في موضوعات السياسة الشرعية من خلال قواعد الفقه الإسلامي مثل: دور السياسة الشرعية من خلال قاعدة الضرر يزال، أو دور السياسة الشرعية من خلال قاعدة العادة محكمة.
2. ضرورة تضمين كتب التربية الإسلامية بالسياسة الشرعية وربطها بحياة الطلبة.
3. تطوير خطط في كليات الشريعة لطرح مساقات ومناهج دراسية عن أهمية السياسة الشرعية ودورها الإيجابي على الفرد والمجتمع.

### قائمة المصادر والمراجع:

1. أمير باد شاه، محمد أمين، تيسير التحرير على كتاب التحرير في أصول الفقه، بيروت، دار الكتب العلمية- دار الفكر، 1983.
2. باشميل، محمد بن أحمد، من معارك الإسلام الفاصلة، القاهرة، المكتبة السلفية، ط3، 1988.
3. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، بيروت، دار طوق النجاة، 1422هـ.
4. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت، د.ت.
5. تاج، عبد الرحمن، السياسة الشرعية والفقه الإسلامي، مصر، د.ت.
6. التهانوي، محمد بن علي، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1996.
7. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد، المدينة المنورة، مجمع الملك غهد لطباعة المصحف الشريف، 1995.
8. الحامدي، سعد، السياسة الشرعية- حقيقتها وتأصيلها، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم بالمرج، ع18، 2016.
9. الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، 1990.
10. المحازي، محمد محمود، التفسير الواضح، بيروت، دار الجليل الجديد، ط10، 1413هـ.
11. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار المعرفة، 1379هـ.
12. الحميد، عبد الكريم، بيان العلم الأصيل والمزاحم الدخيل، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1424هـ.
13. حوى، سعيد، الأساس في التفسير، القاهرة، دار السلام، ط6، 1424هـ.
14. الخطابي، حمد بن محمد، معالم السنن، حلب، المطبعة العلمية، 1932.
15. خلاف، عبد الوهاب، السياسة الشرعية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية، دار القلم، 1988.
16. خلاف، عبد الوهاب، علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع، مصر، مؤسسة السعودية، مطبعة المدني، د.ت.
17. خلف، وائل، وصايا الآباء للأبناء، الإسكندرية، دار جنا- دار ابن قيم، د.ت.
18. الدريني، محمد فتحي، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله، مؤسسة الرسالة، 1994.
19. الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985.
20. ربابعة، عبد الله، السياسة الشرعية وأهميتها في تحقيق الأمن المجتمعي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، م30، ع59، 2014.
21. الشريف، عبد السلام، نظرية السياسة الشرعية الضوابط والتطبيقات، بنغازي، جامعة قاريونس، د.ت.
22. الشطي، عبد الله، المصلحة والمفسدة المعتبرة في الفقه الإسلامي، مجلة الدراسات العربية، جامعة المنيا، كلية دار العلوم، ع36، م9، 2017.
23. شلتوت، محمود، من توجهات الإسلام، القاهرة، دار الشروق، ط8، 2004.
24. الصنعاني، محمد بن إسماعيل، التنوير شرح الجامع الصغير، تحقيق: محمد إسحاق إبراهيم، الرياض، دار السلام، 2011.
25. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط2، د.ت.
26. الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 2001.
27. الطيار، عبد الله؛ المطلق، عبد الله؛ الموسى محمد، الفقه الميسر، الرياض، دار الوطن للنشر، 2011.

28. ابن عبد السلام، عز الدين، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، بيروت، دار أم القرى، 1991.
29. ابن عثيمين، محمد بن صالح، الشرح المتمع على زاد المستقنع، دار ابن الجوزي، 1428هـ.
30. غلوش، أحمد، دعوة الرسل عليهم السلام، مؤسسة الرسالة، 2002.
31. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخومي - إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، د.ت.
32. ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979.
33. أبو الفرج، عبد الرحمن بن أحمد، الشرح الكبير على المقنع والإنصاف، تحقيق: عبد الله التركي - عبد الفتاح الحلو، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1995.
34. الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط.8، 2005.
35. الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت، المكتبة العلمية، د.ت.
36. القرضاوي، يوسف، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، مكتبة وهبة، 1998.
37. القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن - تفسير القرطبي، تحقيق: محمد بن أحمد الأنصاري، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط.2، 1964.
38. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، 1991.
39. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: محمد الإصلاحي وآخرون، الرياض، دار عطاءات العلم، بيروت، دار ابن حزم، ط.3، 2019.
40. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد، الرياض، دار عطاءات العلم، بيروت، دار ابن حزم، ط.4، 2019.
41. ابن كثير، إسماعيل، بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط.2، 1999.
42. الكيلاني، ماجد، أهداف التربية الإسلامية، دار القلم، د.ت.
43. المراغي، أحمد بن مصطفى، تفسير المراغي، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط.1، 1946.
44. مسلم، ابن الحجاج، الجامع الصحيح - صحيح مسلم، تحقيق: أحمد بن رفعت القره - وآخرون، تركيا، دار الطباعة العامة، 1334هـ.
45. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط.3، 1414هـ.
46. الناصر، عبد الله، مفهوم السياسة الشرعية، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع.26، 2015.
47. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، ط.2، د.ت.
48. النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم، بن الحجاج، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط.2، 1392هـ.
49. هاروش، أيمن، مقاصد السياسة الشرعية، مجلة العلوم الإسلامية، المركز القومي للبحوث، غزة، فلسطين، م.4، ع.3، 2021.
50. الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي، 1994.

- <sup>1</sup> الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 2001، 232/14.
- <sup>2</sup> الحجازي، محمد محمود، التفسير الواضح، بيروت، دار الجليل الجديد، ط10، 1413هـ، 53/1.
- <sup>3</sup> هاروش، أيمن، مقاصد السياسة الشرعية، مجلة العلوم الإسلامية، المركز القومي للبحوث، غزة، م4، ع3، 2021، ص55-57-68.
- <sup>4</sup> الشطي، عبد الله، المصلحة والمفسدة المعتبرة في الفقه الإسلامي، مجلة الدراسات العربية، جامعة المنيا، كلية دار العلوم، ع36، م9، 2017.
- <sup>5</sup> الحامدي، سعد، السياسة الشرعية- حقيقتها وتأصيلها، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم بالمرج، ع18، 2016، ص1-4-20.
- <sup>6</sup> الناصر، عبد الله، مفهوم السياسة الشرعية، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع26، 2015.
- <sup>7</sup> هو قيس بن أبي حازم عبد الله البجلي، العالم، الثقة، الحافظ الأحمسي، الكوفي، أسلم وجاء للنبي ﷺ ليبياعه فتوفي النبي ﷺ وقيس بن أبي حازم في الطريق، روى عن كثير من الصحابة مثل أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وخالد بن الوليد والزبير بن عوام وأبي موسى الأشعري وأم المؤمنين عائشة وغيرهم رضي الله عنهم. الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985، 198/4.
- <sup>8</sup> مسلم، ابن الحجاج، الجامع الصحيح- صحيح مسلم، تحقيق: أحمد بن رفعت القره- وآخرون، تركيا، دار الطباعة العامة، 1334هـ، كتاب الإمارة باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، 17/6، رقم1842.
- <sup>9</sup> ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط3، 1414هـ، 108/6.
- <sup>10</sup> الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت، المكتبة العلمية، 295/1.
- <sup>11</sup> الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ط8، ص551.
- <sup>12</sup> الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخومي- إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، 336/7.
- <sup>13</sup> ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، 1991، 283/4.
- <sup>14</sup> . النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم، بن الحجاج، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ، 231/12.
- <sup>15</sup> ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، ط2، 76/5.
- <sup>16</sup> ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979، 262/3.
- <sup>17</sup> ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط8/176.
- <sup>18</sup> الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مرجع سابق، ص732.
- <sup>19</sup> الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، مرجع سابق، 253/1.
- <sup>20</sup> الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مرجع سابق، 310/1.
- <sup>21</sup> ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد، المدينة المنورة، مجمع الملك غهد لطباعة المصحف الشريف، 1995، 362/3.

- <sup>22</sup> القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن- تفسير القرطبي، تحقيق: محمد بن أحمد الأنصاري، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط2، 1964، 163/16.
- <sup>23</sup> المراغي، أحمد بن مصطفى، تفسير المراغي، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1946، 130/6.
- <sup>24</sup> التهانوي، محمد بن علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي درجوع، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1996، 1018/1.
- <sup>25</sup> ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: نايف الحمد، الرياض- بيروت، دار عطاءات العلم، - دار ابن حزم، ط4، 2019، 29/1.
- <sup>26</sup> خلاص، عبد الوهاب، السياسة الشرعية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية، دار القلم، 1988، ص20.
- <sup>27</sup> تاج، عبد الرحمن، السياسة الشرعية والفقه الإسلامي، مصر، ص12.
- <sup>28</sup> ابن عثيمين، محمد بن صالح، الشرح الممتع على زاد المستقنع، دار ابن الجوزي، 1428هـ، 248/15.
- <sup>29</sup> القرضاوي، يوسف، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، مكتبة وهبة، 1998، ص23.
- <sup>30</sup> الشريف، عبد السلام، نظرية السياسة الشرعية الضوابط والتطبيقات، بنغازي، جامعة قارونس، ص56.
- <sup>31</sup> حوى، سعيد، الأساس في التفسير، القاهرة، دار السلام، ط6، 1424هـ، 1396/3.
- <sup>32</sup> ابن كثير، إسماعيل، بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تح.: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1999، 341/2.
- <sup>33</sup> القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن- تفسير القرطبي، مرجع سابق، 36/16.
- <sup>34</sup> القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن- تفسير القرطبي، مرجع سابق، 34/7.
- <sup>35</sup> الحميد، عبد الكريم، بيان العلم الأصيل والمزاحم الدخيل، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1424هـ، ص82.
- <sup>36</sup> ابن كثير، إسماعيل، بن عمر، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، 700/1.
- <sup>37</sup> القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن- تفسير القرطبي، مرجع سابق، 264/1.
- <sup>38</sup> غلوش، أحمد، دعوة الرسل عليهم السلام، مؤسسة الرسالة، ط1، 2002، ص41.
- <sup>39</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، بيروت، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، كتاب الأحكام باب قول الله تعالى وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، 62/9، رقم 7138.
- <sup>40</sup> ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار المعرفة، 1379هـ، 381/2.
- <sup>41</sup> الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، 1990، كتاب الأحكام، قال الحاكم: "صحيح"، 106/4، رقم 7028.
- <sup>42</sup> الصنعاني، محمد بن إسماعيل، التنوير شرح الجامع الصغير، تحقيق: محمد إسحاق إبراهيم، الرياض، دار السلام، 2011، 448/9.
- <sup>43</sup> مسلم، ابن الحجاج، الجامع الصحيح- صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتجرئها في المعصية، 466/3، رقم 1835.
- <sup>44</sup> النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مرجع سابق، 224/12.
- <sup>45</sup> أمير باد شاه، محمد أمين، تيسير التحرير على كتاب التحرير في أصول الفقه، بيروت، دار الكتب العلمية- دار الفكر، 1983، 224/3.
- <sup>46</sup> البيهقي، أحمد بن حسين، السنن الصغير، تحقيق: عبد المعطي قلجعي، كراتشي- باكستان، جامعة الدراسات الإسلامية، 1989، 269/3، رقم 3140.

- <sup>47</sup> الكيلاني، ماجد، أهداف التربية الإسلامية، دار القلم، ص328.
- <sup>48</sup> أبو الفرج، عبد الرحمن بن أحمد، الشرح الكبير على المقنع والإنصاف، تحقيق: عبد الله التركي-عبد الفتاح الحلو، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1995، 26/554.
- <sup>49</sup> ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، 3/443-444.
- <sup>50</sup> خلاف، عبد الوهاب، علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع، مصر، مؤسسة السعودية، مطبعة المدني، ص80.
- <sup>51</sup> الطيار، عبد الله؛ وآخرون، الفقه الميسر، الرياض، دار الوطن للنشر، 2011، 13/18.
- <sup>52</sup> الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1/59.
- <sup>53</sup> باشميل، محمد بن أحمد، من معارك الإسلام الفاصلة، القاهرة، المكتبة السلفية، ط3، 1988، 7/248.
- <sup>54</sup> ابن عبد السلام، عز الدين، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، بيروت، دار أم القرى، 1991، 11/1.
- <sup>55</sup> . الدريني، محمد فتحي، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله، مؤسسة الرسالة، ط1، 1994، 1/147.
- <sup>56</sup> خلف، وائل، وصايا الآباء للأبناء، الإسكندرية، دار جنا- دار ابن قيم، ص79.
- <sup>57</sup> ربابعة، عبد الله، السياسة الشرعية وأهميتها في تحقيق الأمن المجتمعي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، م30، ع59، 2014، ص22.
- <sup>58</sup> ربابعة، عبد الله، السياسة الشرعية وأهميتها في تحقيق الأمن المجتمعي، مرجع سابق، ص22.
- <sup>59</sup> ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مرجع سابق، 1/30-31.
- <sup>60</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مرجع سابق، سورة المنافقين باب قوله يقولون لمن رجعنا إلى المدينة، 6/154، رقم 4907.
- <sup>61</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب المغازي باب غزوة الطائف، 5/158، رقم 4331.
- <sup>62</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب التمني باب ما يجوز من اللو، 9/86، رقم 7243.
- <sup>63</sup> ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مرجع سابق، 3/448.
- <sup>64</sup> العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت، 2/204.
- <sup>65</sup> الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، مرجع سابق، باب السين سعد بن مسعود الأنصاري "كان ينزل المدينة"، 6/28، رقم 5409.
- <sup>66</sup> بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي، 1994، 6/133.
- <sup>67</sup> شلتوت، محمود، من توجيهات الإسلام، القاهرة، دار الشروق، ط8، 2004، ص455.
- <sup>68</sup> . البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مرجع سابق، 7/137، رقم 5765.
- <sup>69</sup> . ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مرجع سابق، 10/231.
- <sup>70</sup> . مسلم، ابن الحجاج، الجامع الصحيح- صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية في الحديبية، ج5، ص174، رقم 1783.
- <sup>71</sup> الخطابي، حمد بن محمد، معالم السنن، حلب، المطبعة العلمية، ط1، 1932، 2/330.
- <sup>72</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الصلح، باب الصلح مع المشركين، 3/185، رقم 2700.
- <sup>73</sup> ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: محمد الإصلاحي وآخرون، الرياض، دار عطاءات العلم، بيروت، دار ابن حزم، ط3، 2019، 3/367.